الأمم المتحدة

S/2003/1144

مجلس الأمن

Distr.: General
3 December 2003
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه لكم الشكر، مرة أخرى، لمساعدتكم الكريمة في ترتيب قيام كارلو ازغليو شيامبي، رئيس جمهورية إيطاليا بإلقاء خطاب أمام مجلس الأمن خلال الجلسة المعقودة بشأن غينيا - بيساو في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

وكما تذكرون، فخلال بياني المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر الذي ألقيته باسم الاتحاد الأوروبي ضمن المناقشة العامة التي أجراها مجلس الأمن بشأن عقد مؤتمر دولي معني بمنطقة البحيرات الكبرى، قمت بعد إبلاغي أعضاء مجلس الأمن أن الرئيس شيامبي اضطر إلى قطع زيارته للولايات المتحدة لتشييع الجنازة الرسمية لضحايا الهجوم المدمر على المجمع الإيطالي في الناصرية، بإبلاغ الأعضاء أيضا أن الرئيس قد طلب مني أن أعرض البيان الذي كان قد أعده (والذي حذفت منه أي إشارة أصلية إلى ملف غينيا - بيساو المحدد لجعله بيانا أعم وأشمل بشأن القارة الأفريقية ككل)، بحيث يمكن تعميمه بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

وفي هذا الشأن، سيكون موضع عظيم تقديري، إذا استطعتم اتخاذ اللازم نحو تعميم النص المرفق (انظر المرفق) بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارسيللو **سباتافورا**
السفير

041203 041203 03-64015 (A)

المرفق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

خطاب رئيس جمهورية إيطاليا أمام مجلس الأمن

"أفريقيا وإيطاليا: التزام متبادل ومصدر للأمل"

(نيويورك، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)

بوصفي إيطاليا، وبوصفي أوروبيا، أعتقد أننا سنكون قد ارتكبنا خطأ لا يغتفر إذا نحن لم نلزم أنفسنا، القيام بطاقة متجددة وتصميم، ببذل جهد حاسم لحل مشكلة الفقر.

وهو بلوى يعاني منها مئات الملايين من الناس في كوكبنا: ويتطلب تحالفا مبتكرا ودائما بين الشمال والجنوب.

إن الانقسام بين العالم الصناعي والعالم النامي يتزايد ظهوره بشكل بيّن، ولا سيما في أفريقيا.

وأنا على قناعة منذ زمن طويل، وقد كررت تأكيد ذلك من منذ شهرين مضيا أو نحو ذلك في باريس في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بأن التحدي الحقيقي للقرن الحادي والعشرين هو الانقسام بين الشمال والجنوب.

إن المجتمع الدولي، وبخاصة أوروبا، عليه واجب تاريخي تجاه القارة الأفريقية.

إن أوروبا وأفريقيا ما فتئتا متصلتين ببعضهما بطرق كثيرة ولآلاف السنين. وتود أوروبا أن تقدم إلى العالم قيمها التاريخية الخاصة بها؛ والتقدم الاجتماعي والتنمية البشرية ما هما إلا جانبا أساسيا منها.

وعلى ذلك لا يمكن ألا يكون لأفريقيا تأثير علينا.

وفي عالمنا المعولم يعد كل فشل يتعلق بالسياسات العامة وكل فشل في المفاوضات، فشلا للجميع.

إن بدء مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ سنتين مضتا كان نظرة متعمقة جريئة لأبعد الزعماء الأفريقيين نظرا. وقد بينت هذه المبادرة أن السياسة، عندما ترغب ذلك، يمكنها النظر إلى ما يتجاوز الأجل القصير.

وقد أخذت أفريقيا على عاتقها عملية إعادة ولادتها، وحثت العالم الصناعي على مصاحبتها أثناء العملية.

وفي مناقشاتي مع العديد من رؤساء الدول الأفارقة شهدت أنهم مفعمين بالأمل، وتحركهم دوافع حقيقية، وأنهم مصممون تصميما راسخا على وضع حد للتشاؤم.

ولقد تأثرت بتصميم أفريقيا على أخذ مصيرها في يديها، وعلى التحرك قدما على طريق التنمية المستدامة، واثقة من إظهار نفسها بوصفها شريكا للبلدان المتقدمة النمو يعتمد عليه ويوثق به.

ومنذ البداية، كانت إيطاليا على الدوام داعما قويا لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لاقتناعها بواجبها في تقاسم المسؤوليات من أجل منفعتنا المتبادلة.

وتلزم أفريقيا نفسها حاليا بإرساء أسس الديمقراطية، وضمان تيقن القوانين، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان. ويجب على العالم الصناعي أن يكفل الاستثمار، والموارد الجديدة، والمساعدة وفرص الوصول إلى الأسواق.

إن بلوغ أهداف القضاء على الفقر المحددة هو حاليا أمر ممكن.

إن إعلان الألفية، ومؤتمر مونتيري، واجتماعات قمة الحكومات الثمانية في جنوا وكاناناسكس وإيفيان، ومؤتمر قمة جوهانسبرغ، قد أثارت الآمال بأن ثمة عملية دينامية قد بدأت.

وفي الواقع، أُحرز بعض التقدم بالتأكيد فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية، ومكافحة الأمراض، وتحسين البنية التحتية ورفع مستواها، وحماية البيئة، ونشر الديمقراطية والأمن.

وما فتئ الأفريقيون أنفسهم يؤدون دورا رائدا في الوساطة لإيجاد حلول للصراعات، والمشاركة في بعثات حفظ السلام.

وقد أدى النظام المعزز من الحوار والتفاهم والتعاون الذي أنشئ بين مؤسسات أفريقيا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمجتمع الدولي، إلى تسهيل هذه النتائج.

ومع ذلك، فما زالت هناك في أفريقيا مشاكل قديمة يرجع تاريخها إلى الماضي البعيد لم تحل بعد.

ويتضح ذلك من عدم ملائمة الالتزامات المقطوعة فيما يتعلق بالاحتياجات الفعلية وتحريفات التجارة العالمية، ونصيب أفريقيا المتناقص بشكل مستمر من صادرات العالم، والتكاليف الاجتماعية والبشرية المروعة لمتلازمة أعراض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)،

والحقيقة المتمثلة في أن أفريقيا جنوب الصحراء ما زالت هي المنطقة الوحيدة في العالم التي ما زال الفقر يتزايد فيها بدلا من أن يتناقص.

وما زالت أفريقيا هي أرض تكتنفها الأنظمة الديكتاتورية، والصراعات المسلحة، والأمراض المعدية، ومعدلات الوفيات المرتفعة، والتلوث والأمية.

وما زال حكم القانون يلزمه الكفاح ليصبح راسخا؛ ومع ذلك فدون قانون، لا يمكن لأي مجتمع مدني أن يتقدم. وما زالت الديمقراطية مفرطة في تجزئتها وتشتتها؛ ومع ذلك فالتطلعات الديمقراطية من أجل التيقن بأن القواعد تطبق على الجميع ويقبلها الجميع، ما زالت يلزمها الكفاح لإشباعها.

هذه الشرور تضاعف منها حاليا التحديات الجديدة.

ذلك لأن أفريقيا، خلافا لغيرها من القارات، العولمة بالنسبة لها مصدر قلق أكثر مما هي مصدر أمل. ويجب أن تكون أفريقيا قادرة على الحصول على نصيب من ثمرات الترابط.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يقوم على الفور بتعيين هدف محدد لنفسه، وأن يتأكد من أنه يتحرك نحو تحقيقه دون تأخير ودون انحراف عن المسار.

وإذا حولنا اهتمامنا بعيدا عن أفريقيا تحت ضغط أحداث أو أولويات أخرى، سنكون قد ارتكبنا خطأ كبيرا.

ويجب أن يستبعد احتمال عدم بلوغ أهداف الألفية، ونحن نقترب حاليا من لحظة هامة فيما يتعلق برصد التقدم في تنفيذ التزاماتنا.

ولدى معالجتنا لهذه الالتزامات لا نستطيع تجاهل الصلة التي توجد بين الفقر والتهميش من ناحية، وانتشار العنف والتطرف والإرهاب من الناحية الأخرى.

إن اليأس والإذلال اللذين يبقيان ملايين وملايين من البشر في العبودية، ينحيانهم جانبا في المجتمع، يعملان على تضيق آفاق الأمل.

وإذا استطاعت أفريقيا أن تظهر قدرتها على كسب المعركة، ونحن في مستهل القرن، وفقا لروح ونص الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأن تهزم الدائرة المفرغة للحرب والفقر، وعدم الاستقرار والتهميش، سيكون من الممكن أن نتطلع إلى عالم أكثر عدلا وأكثر استقرارا وأكثر أمنا.

إن ولادة أفريقيا من جديد هي الاختبار الكاشف لقدرة الغرب على نشر مبادئ الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي التي كفلت ازدهارنا نفسها، إلى منطقة هي امتداد لمنطقتنا.

وإيطاليا تعرف أن علينا واجبا يتمثل في التضامن والعدالة نحو أفريقيا، ولكننا نتقاسم أيضا روابط الصداقة والثقافة.

وأنا ملتزم شخصيا بضمان ألا يفشل أبدا هذا الشعور بالمسؤولية الذي يعم الشعب الإيطالي.

وقد كانت إيطاليا من أول البلدان التي اعتمدت تحويل الديون وإلغاء الديون بالنسبة للبلدان النامية.

ونحن مستعدون الآن لإلغاء ٢,٧ مليون يورو أخرى من ديون أفقر البلدان، إضافة إلى الـ ١,٨ بليون التي ألغيناها بالفعل.

وأنا على ثقة من أن مجتمع الدائنين سيمضي على الفور نحو إلغاء ١٠٠ في المائة من الديون المالية والتجارية لأفقر بلدان العالم.

إن إيطاليا تنظر في فزع إلى المأساة المروعة لآلاف من الأفريقيين الذين شرعوا في الهروب يأسا من الفقر الرهيب والصراع المسلح باتجاه شواطئنا.

إن الملايين من المهاجرين الأفريقيين الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي يشكلون عنصرا جديدا من عناصر مجتمعنا، وهم بالتزامهم وعملهم، مع امتثالهم لقيم وقواعد المجتمعات المضيفة لهم، يرسخون من احترامنا لهم.

ولكن الهجرة ليست بحل لمشاكل الفقر والبطالة وضغط السكان في أفريقيا.

هؤلاء المهاجرون يهربون بالآلاف اليوم. فكيف لنا أن نجابه الموقف إذا هاجر مئات الآلاف منهم غدا؟ كيف يستضيفهم في أوروبا التي تعاني بالفعل من كثافة السكان؟

إن أفريقيا لا تحتاج لاستراتيجيات جديدة، بل إلى العمل والتحقق والنتائج الملموسة. إن السياسات العامة تحتاج إلى تصميم، وحسن النية، ثم التنفيذ.

ولا يوجد بديل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

ويجب أن يعمل الشمال والجنوب جنبا إلى جنب لتهيئة الظروف التي تمكن الأفريقيين من تحقيق مستويات معيشة لائقة في أراضيهم هم أنفسهم.

إن نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، والمساعدات المتعلقة ببدء الأعمال التجارية، والتعاون فيما يتعلق بالرعاية الصحية، وتطوير البنية التحتية، وفتح الأسواق، هي أهداف تسعى إيطاليا وأوروبا إلى تحقيقها.

إن أوروبا وأفريقيا تحتلان نفس المساحة التاريخية والجغرافية والثقافية.

وكانت أفريقيا هي أول مهد يجرب فيه الاتحاد الأوروبي علاقاته الخارجية.

وحتى قبل أن يصبح الاتحاد قادرا على اعتماد السياسة الخارجية الخاصة به، تضمنت المعاهدات المنشئة للجماعات الأوروبية المبدأ القائل بأن أوروبا وأفريقيا يتعين أن تنشئا ''ارتباطا لرعاية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان وأقاليم أفريقيا وأن تنشئا علاقات وثيقة بينهما وبين الجماعة الأوروبية ككل''.

وأوروبا على علم بالحاجة إلى تحقيق التزام جوهري ومتماسك.

إن أفريقيا هي قارة في حاجة إلى الأمل. وينوي الاتحاد الأوروبي أن يقف إلى جانب أفريقيا تدفعه في ذلك روح من الزمالة.

والهدف هو مصاحبة ولادة أفريقيا من جديد على ثلاث جبهات: الاقتصاد، والهياكل السياسية والاجتماعية، والأمن.

وقد كانت عملية ''أرغيس'' هي أول بعثة عسكرية يضطلع بها الاتحاد خارج حدود أوروبا. وكانت جمهورية الكونغو الديمقراطية أحد حقول التجارب الأولى لقدرة الاتحاد المنشأة حديثا في مجال تعزيز الاستقرار في المناطق المجاورة.

ويجب أن تكون أفريقيا أيضا مكانا يمكن لأوروبا أن تتحقق فيه من قدرتها على التحدث بصوت واحد. وفي الأمم المتحدة، أيضا، يجب أن يكون عمل أوروبا السياسي أكثر اتحادا بشكل مطرد.

إن المشاكل والمسائل التي تثار فيما يتعلق بالقارة الأفريقية تؤكد قناعتنا بالحاجة إلى تعزيز الأمم المتحدة، بمنحها الأدوات الكافية للاستجابة لتحديات اليوم.

وهي تؤدي دورا أساسيا في أفريقيا. ومجلس الأمن محق في إبقاء اهتمام المجتمع الدولي مركزا على مسألة الصراعات في أفريقيا وتوطيد السلام هناك.

فدون سلام وأمن لا يمكن أن تكون هناك تنمية.

ودون الأمم المتحدة، كانت أفريقيا ستكون ما زالت تشكل دافعا وتجربة أكثر اختلافا إلى حد بعيد.

ولا يوجد بديل لإضفاء المشروعية على سلطة الأمم المتحدة وتثبيتها.

ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لم يصل عمرها إلى سنتين بعد. وجميع أهدافها تتعلق بالأجل الطويل.

وأفريقيا تملك ثروة هائلة وإمكانات إنمائية ضخمة.

وقد أظهر زعماء أفريقيا الالتزام، وبنوا قدرات لمعالجة مشاكل القارة.

وهذه تشكل أسسا سليمة لتغيير كل ما في قدرتنا تغييره في العالم قاطعين على أنفسنا التزاما متسقا متواصلا محددا يتعلق بالتأكيد بالتضامن الإنساني وإن كان يتصل أيضا بمصالحنا جميعا ويرتبط بمصالح الشعوب الأفريقية.